

مشروع النص بشأن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها: ملخص تنفيذي

أساس عدم كشف المودع عن المعلومات المطلوبة.

الأهداف

يهدف الصك المتوخى في نص مشروع الصك القانوني الدولي بشأن الملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الوراثية (مشروع النص) إلى تعزيز فعالية نظام البراءات وشفافيته وجودته فيما يخص الموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها، ومنع منح البراءات عن خطأ لحماية اختراعات ليست جديدة أو لا تنطوي على نشاط ابتكاري فيما يتعلق بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها.

انتفاء الأثر الرجعي

على الرغم من وجود العديد من أنظمة الكشف الإلزامي بالفعل على المستويين الوطني والإقليمي، فإن مشروع النص يتضمن بنداً بشأن انتفاء الأثر الرجعي، أي أنه لا ينبغي فرض أي التزامات بموجب هذا الصك فيما يتعلق بطلبات البراءات التي أودعت قبل التصديق على هذا الصك أو الانضمام إليه.

أنظمة المعلومات

يقترح مشروع النص إنشاء أنظمة معلومات (مثل قواعد البيانات) بشأن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها، بالتشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين. وستكون أنظمة المعلومات متاحة لمكاتب البراءات لأغراض البحث في طلبات البراءات وفحصها.

آلية الاستعراض

ينص مشروع النص على استعراض ضمني للصك للسماح باستعراض بعض المسائل في موعد لا يتجاوز أربع سنوات بعد دخوله حيز النفاذ. وتشمل تلك المسائل إمكانية تمديد شرط الكشف ليشمل مجالات أخرى من مجالات الملكية الفكرية والمشتقات، وقضايا أخرى تظهر من جراء التكنولوجيات الجديدة والناشئة وتكون وجيهة لتطبيق الصك.

معلومات أخرى

يتسق تعريفاً الموارد الوراثية والمواد الوراثية في هذا الصك مع التعريفين الواردين في اتفاقية التنوع البيولوجي. وينص النص على أن هذا الصك ينبغي أن يُنفذ على نحو يكفل الدعم المتبادل مع الاتفاقات الدولية الأخرى الوجيهة.

شرط الكشف الإلزامي عن البراءات

ينص مشروع النص على شرط إلزامي للكشف عن البراءات - وسيطلب ذلك من مودعي طلبات البراءات الكشف عن بلد منشأ الموارد الوراثية و/أو الشعب الأصلي الذي وُردت المعارف التقليدية المرتبطة بها أو الجماعة المحلية التي وُردتها إذا كانت الاختراعات المطالب بحمايتها "تستند بشكل [جوهرى/مباشر]" إلى الموارد الوراثية و/أو المعارف التقليدية المرتبطة بها. وإذا كانت تلك المعلومات غير معروفة، فينبغي الكشف عن مصدر تلك الموارد أو المعارف التقليدية. وإذا لم تكن أي من تلك المعلومات معروفة، فينبغي أن يُشترط من مودع طلب البراءة الإعلان عن ذلك. وينبغي أن تقدم مكاتب البراءات إرشادات معينة، على الرغم من أنها لن تكون ملزمة بالتحقق من صحة الكشف.

العقوبات والجزاءات

يخضع عدم الامتثال لشرط الكشف الإلزامي المذكور لتدابير مناسبة وفعالة ومتناسبة، وفقاً للقانون الوطني، ولو أنه ستتاح لمودعي طلبات البراءات فرصة استدراك عدم الكشف عن المعلومات المطلوبة. ولا يجوز إلغاء براءة أو إبطال قابليتها للنفاذ إلا في حال وجود نية للتحايل على شرط الكشف. وبغض النظر عن الاحتيال، لا ينبغي لأي طرف متعاقد إلغاء براءة أو إبطال قابليتها للنفاذ فقط على

من إعداد شعبة المعارف التقليدية التابعة للويبو